ما هو فرق العملة وما هي تداعياته؟

عماد الحطبة
كاتب ومحلل

"فرق العملة" تعبير نستعمله للدلالة على خسارة من دون معنى، والمقصود أنك تخسر جزءاً من أموالك إذا قمت بتحويل الأموال من عملة إلى أخرى. هذه الخسارة لا يمكن تعويضها، وليس لها مبرر منطقي. على مستوى الدول، يؤدي فرق العملة دوراً مهماً في خلق الأزمات الاقتصادية أو معالجتها.

أشهر مثال على الدول التي عانت أزمات اقتصادية بسبب فرق العملة (سعر التصريف) كان النمور الآسيوية (كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ). هذه الدول عانت عام ١٩٩٧ من انخفاض قيمة عملتها بنسبة ٦٠٪ أمام الدولار، ما جعلها عاجزة عن تسديد ديونها الخارجية، رغم توفر سيولة مالية كبيرة لديها، لكن بالعملات المحلية.

تعددت الدراسات التي حاولت تحليل ظاهرة انهيار النمور الآسيوية، وخصوصاً كوريا الجنوبية، وطُرحت أسباب عديدة، لكن معظم الدراسات أجمعت على أن المركز الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة أدى دوراً مهماً في عملية الانهيار، والسبب أنّ النمو الاقتصادي السريع لهذه الدول جعلها تتحول إلى منافس حقيقي للمركز الرأسمالي.

تعافت النمور الآسيوية بسرعة، لكنها عادت إلى الحظيرة الرأسمالية، واختفى من الإعلام ومن الدراسات الاقتصادية الحديث عن القوة الاقتصادية القادمة من الشرق أو الرأسمالية بنكهة آسيوية، كما سماها سلافوي جيجك، لكن سعر الصرف ليس الحيلة الوحيدة التي يلجأ إليها المركز الرأسمالي لصناعة الأزمات في الاقتصادات المستهدفة، فهناك أيضاً سعر الصرف الموازي أو ما نسميه بالعامية "السوق السوداء".

تتجاوز أهمية السوق السوداء بالنسبة إلى المركز الرأسمالي كل وسائل الضغط التي يمارسها على الاقتصادات المستهدفة الحصار الاقتصادي الذي يفرضه المركز الرأسمالي على أي دولة يكون من دون معنى ما لم تكن هناك سوق سوداء تتلاعب بأسعار صرف العملات المحلية.

الحصار الذي تفرضه الرأسمالية على دولة مثل إيران أو سوريا يكون الهدف منه حرمانها من التصدير والحصول على قطع أجنبي لتمويل الاستيراد. لذلك، تضطر الشركات والأفراد إلى اللجوء إلى السوق الموازية (السوداء) لشراء العملة الصعبة لتمويل احتياجاتهم. تتحول العملة إلى سلعة تخضع لشروط العرض والطلب، فيرتفع سعر العملة الأجنبية كلما ازداد الطلب عليها. وفي المقابل، ينخفض سعر العملة المحلية، فترتفع الأسعار، ويعاني الاقتصاد التضخم.

هناك طريقة أخرى للضغط على الدول المستهدفة، كما هي الحال مع لبنان، فالقروض التي تقدمها المراكز المالية الدولية تُحول لتمويل المشاريع الاقتصادية المحلية بعد تقييمها بالسعر الرسمي، ما يجعل الموارد المتاحة بتلك العملة المحلية تقل عما لو كان سعر الصرف قد حدث بسعر السوق الموازية.

عند التسديد، يكون على البنك المركزي جمع الدولار من السوق بالسعر الموازي. إذا علمنا أن السعر في السوق الموازي في لبنان مثلاً أعلى بـ٦١٦٪ من السعر الرسمي، نستطيع تقدير الأزمة المستعصية التي يعيشها البلد، والتي هي في الأساس صناعة أميركية بحتة ذات أهداف سياسية.

رغم الدور المركزي للرأسمالية في الأزمات، فإننا لا نستطيع التغاضي عن أهمية وجود فساد محلي لإتمام السيناريو المطلوب. فالسوق السوداء لا يمكن أن تزدهر من دون وجود مؤسسة فساد متماسكة.

الحديث هنا ليس عن المتعاملين الصغار الذين يتم إلقاء القبض عليهم في الشوارع، ولكن عن قوى سياسية واقتصادية بعضها موجود ضمن بنية الدولة نفسها، وتعمل عن كثب مع المركز المالي للتلاعب بأسعار العملة المحلية.

يمتلك البنك الدولي حلاً سحرياً لهذه المعضلة يكمن في تعديل الأسعار الرسمية ومساواتها بأسعار السوق الموازية (السوداء) وذلك للحصول على القيمة القصوى للقروض، ومكافحة التضخم، والقضاء فعلياً على السوق السوداء. كلها أهداف تبدو سامية، إلا أن ما يغيب عنها هو الأثر الذي ستتركه في المجتمعات.

انخفاض سعر العملة المحلية أمام الدولار سيترك أثراً كبيراً في المشاريع الاقتصادية المتوسطة والصغرى التي تشكل عماد الاقتصاد في الدول النامية.

ارتفاع تكلفة تأسيس هذه المشاريع أو الحفاظ على استمراريتها سيؤدي إلى إغلاقها أو بيعها للشركات الكبرى، وهي بالمصادفة البحتة شركات رأسمالية تحضر تحت شعار جلب الاستثمارات الدولية، ويترافق حضورها مع تسهيلات جمركية وضريبية تجعل منافستها ضرباً من المحال.

على مستوى الأفراد، فإن التأثير سيطال في الدرجة الأولى الطبقة الفقيرة التي تنفق أعلى نسبة من دخلها على الغذاء الذي سيرتفع ثمنه بسب التضخم وارتفاع كلفة الاستيراد، ما سيدفع الأسر الأقل دخلاً إلى اقتطاع جزء من مخصصات التعليم والصحة وتوجيهه لتغطية الحاجة من الغذاء، ما يضع المزيد من الضغط على الخدمات الحكومية في مجالي الصحة والتعليم. وهنا، تكون الحكومات أمام واحد من حلين؛ إما المزيد من القروض بحسب وصفات البنك الدولي، أو خصخصة الخدمات الحكومية بحسب وصفات صندوق النقد الدولي، والنتيجة واحدة: فقدان الاستقرار الاقتصادي والقدرة على الاعتماد على الذات، وبالتالي فقدان استقلال الإرادة الوطنية والتبعية الكاملة للمركز الرأسمالي.

> انخفاض سعر صرف العملة المحلية أمام الدولار يترك أثراً كبيراً في المشاريع الاقتصادية المتوسطة والقصيرة التي تشكل عماد الاقتصاد في الدول النامية

هذه القصة التي تبدو معقدة تبدأ من دولار نذهب لتصريفه في السوق السوداء، وتمر بمحاباة مسؤول أو اقتصادي فاسد، وعبر تخطيط اقتصادي يقوم على إدارة الأزمة وليس حلها. وفي المحصلة، يمكن أن نجد العدو ينشئ قواعده على أراضي بلادنا، ويفرض على قوانيننا وأنظمتنا حماية جنود المحتل وشركاته وقواعده، ويجعل من بطل وطني مثل محمد صلاح الذي نفذ عملية بطولية دفاعاً عن قضية أمته "إرهابياً".

التحليل الإخباري

أهم تأثيرات إكتشاف حقل الليثيوم الضخم في ايران

شارل ابي نادر
موقع العهد الإخباري

جاء خبر اكتشاف حقل الليثيوم الضخم في إيران ليُنزل كالصاعقة على رأس المسؤولين والمتابعين الاسرائيليين، بما يمكن أن يحقق لطهران من امتيازات متقدمة جدًا وفي كافة المجالات، وبما يمكن أن يكون له من تأثيرات حاسمة ومصيرية على مستوى الصراع والمواجهة بينها وبين "اسرائيل"، وذلك بالاستناد إلى ما قالته في هذا المجال الخبيرة الإسرائيلية في الجغرافيا السياسية، عنات هوخبرغ ماروم لصحيفة "معاريف" الإسرائيلية من أنّ اكتشاف خزان الليثيوم الإيراني يمكن أن يؤدي إلى تغيير ميزان القوى الإقليمي، ويمنح طهران وضعاً غير مسبوق، جيوسياسيًا واقتصاديًا.

فكيف يمكن مقاربة هذا الاكتشاف لناحية ما يقدمه لموقع ايران الاقليمي والدولي، وبالتالي، لناحية تأثيراته على مستوى البعد الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط حيث الصراع بين "اسرائيل" وبين محور المقاومة قد يكون المحور الاساسي والمحرك الرئيسي لاغلب ملفات المنطقة التي لها تأثيرات مهمة على الكثير من الملفات الدولية؟

لا شك أن اكتشاف ايران هذا الحقل الضخم من الليثيوم في أراضيها سيشكل نقطة تحول استراتيجية في موقعها على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد تم الاعلان عن اكتشاف أول مخزون ضخم من معدن الليثيوم في سهل قهاوند، الواقع على بعد أكثر من ٥٠ كيلومتراً شرقي مدينة همدان غربي البلاد. وقدّرت وزارة الصناعة والتعدين والتجارة الإيرانية احتياطات الليثيوم المكتشف (صخور الليثيوم) بنحو ٨,٥ ملايين طن، وذلك من منجمين منفصلين بمساحة تبلغ نحو ١١ كيلومتراً مربعاً، مقارنة مع ما قدرته هيئة المسح الجيولوجي الأميركية في العام ٢٠٢٢، بأنّ احتياطات الليثيوم بلغت ٨٩ مليون طن في جميع أنحاء العام.

اليوم، يتقدم الطلب عالميًا على الليثيوم الذي يطلق عليه "نفط القرن الحادي والعشرين"، لأنّه يستخدم مادةً رئيسة في الصناعات النووية والعسكرية والفضائية والتكنولوجية، ويستخدم في صناعة الهواتف المحمولة ورقائق الحواسيب العملاقة وإنتاج الطاقة الشمسية، وأيضًا في إنتاج بطاريات السيارات العاملة على الطاقة الكهربائية، والتي تسمح بالاستغناء عن الوقود الذي يبعث غاز ثاني أكسيد الكربون، وحيث يُطلق على معدن الليثيوم اسم "الذهب الأبيض"، لأهميته البالغة في الصناعات الحديثة من جهة، تضاعف من أهميته ومن حاجة الدول الماسة اليه احتمالاتُ نفاد المناجم المكتشفة بعد فترة، حيث لا معطيات تؤكد امكانية اعادة تكوّنه في بواطن الارض، ما يجعل الدول المُنتجة لهذا المعدن تراه اليوم مادة استراتيجية بدرجة أولى.

ومن الناحية الاقتصادية ما يؤمنه حقل الليثيوم لايران من ايرادات ومن مصادر مالية ضخمة بالتأكيد، سوف ينقل الاقتصاد الايراني الى مستوى متقدم جدًا، وحتمًا، سوف يعزل تداعيات الحصار الغربي والعقوبات الأميركية تحديدًا، وحيث ستكون كل من الصين وروسيا المستوردين الرئيسيين لمادة الليثيوم الايرانية، ستكون خارطة التعاملات التجارية بين ايران وبين هذه الدول وحلفائها غير المنخرطين سياسيًا واقتصاديًا تحت العباءة الأميركية، خارج مسار التأثيرات النقدية والمالية الأميركية.

إستراتيجية الصين الجديدة إفريقياً وإعادة ترتيب النظام العالمي

زينب عقيل
كاتبة ومحللة استراتيجية

منذ خمسينيات القرن الماضي والحزب الشيوعي الصيني نشط في افريقيا، كانت أفريقيا حاسمة بالنسبة لسياسة الصين الخارجية منذ نهاية الحرب الأهلية الصينية في عام ١٩٤٧. دعمت الصين العديد من حركات التحرر الأفريقية خلال الحرب الباردة، وباستثناء عام واحد، زار وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية دولة أفريقية لأول مرة، وقد أصبحت زيارة الرئيس المنتخب الجديد إلى إفريقيا، تقليدًا لدى الحزب الشيوعي الصيني.

بدأت الصين في أفريقيا مع الدعم المادي والتقني للحركات المعادية للاستعمار، ثم مع حقبة الانفتاح الاقتصادي الصيني في إطار استراتيجية الصين الجديدة، لجأت بكين إلى القارة للمواد الخام والطاقة ثم كسوق لمنتجاتها. واليوم تحتضن إفريقيا مشاريع ضخمة ضمن مبادرة الحزام والطريق. وتعتبر الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا ومصدر أساسي للاستثمارات في البنية التحتية. والشركات الصينية في إفريقيا تمثل قرابة ١٢٪ من الإنتاج الصناعي للقارة.

أهمية أفريقيا بالنسبة لبكين تتجاوز هذه العلاقة، حيث تشير طبيعة النشاطات إلى أنّ بكين تعتبر افريقيا هي جزء مركزي من جهودها لتعزيز نفوذها وإعادة ترتيب النظام العالمي. كما بلغت استثمارات الصين في أفريقيا ٤٦ مليار دولار بين ٢٠٠٢ و٢٠٢٠، فضلًا عن عشرات المليارات التي صرفت للقروض ضمن مبادرة الحزام والطريق لتعزيز البنية التحتية في القارة. وعليه تبرز أربع مجالات في استراتيجية الصين الجديدة في إفريقيا:

التنمية الاقتصادية

الصين ستبحث عن فرص اقتصادية أوسع في أفريقيا بخلق نظام اقتصادي موازٍ غير مرتبط بالغرب، ما يشمل الاستثمار في البنية التحتية لتحويل القارة الافريقية إلى منصة تصنيع متكاملة منخفضة التكلفة تخدم الصين من ناحية الإنتاج مثلما تفعل مع العالم. وحاليًا وعبر الاستثمارات الصينية ومبادرة الحزام والطريق تتجذر الشركات الصينية في افريقيا وخاصة في مجالات البناء والاتصالات.

الدبلوماسية الصينية

في عام ١٩٧١، كانت أصوات الدول الأفريقية مفيدة في الفوز بسيطرة جمهورية الصين الشعبية على مقعد الصين في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن - ما أدى إلى إزاحة ممثلي القوى القومية الصينية، التي هزمت في الحرب الأهلية وتحكم تايوان الآن. في العقود التالية، تحول تركيز الصين في إفريقيا إلى إلغاء كل الاعتراف المتبقي بحكومة تايوان وحولت بوركينا فاسو وملاوي وليبيريا والسنغال وغيرها اعترافها من تايوان إلى جمهورية الصين الشعبية. إسواتيني هي الدولة الأفريقية الوحيدة التي لا تزال تعترف بحكومة تايوان في عام ٢٠٢٣. وعليه يمكن لهذه الدول أن تقدم دعمًا معتدًا به للصين في المحافل الدولية.

في مجال الأمن والقدرة العسكرية

يمكن للصين استخدام القارة السمراء كخط عسكري خارجي لازعاج أو تحويل انتباه الولايات المتحدة، بعيدًا عن المحيطين الهندي والهادئ، كما أنّ استثمارات بكين في الموانئ الأفريقية والجيوب الاقتصادية المحيطة بها يمكن أن تكون مفيدة لعمليات الانتشار البحري في المستقبل. إلى ذلك، تعمل الصين على تعميق علاقاتها الأمنية مع الدول الأفريقية، بما في ذلك مع الجهات الفاعلة المحلية في مجال إنفاذ القانون.

> استثمارات بكين في الموانئ الأفريقية والجيوب الاقتصادية المحيطة بها يمكن أن تكون مفيدة لعمليات الانتشار البحري في المستقبل

في المجال الأيديولوجي

وعلى الرغم من أنّ الصين لم تبذل جهودًا كبيرة لتصدير الأيديولوجية الشيوعية في أفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة، لاعتبار أن الشيوعية الصينية لا يمكن تكرارها خارج الصين. ومع ذلك، توجد روابط أيديولوجية بين الحزب الشيوعي الصيني وحكام دولة مثل إثيوبيا، التي يعود أصول حزب الازدهار فيها إلى "الديمقراطية الثورية" والماركسية اللينينية. ويقيم المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني علاقات رسمية مع ٣٥ برلمانا أفريقيا، وتقيم إدارة الاتصال الدولي التابعة للحزب الشيوعي الصيني علاقات مع ١١٠ أحزاب سياسية في ٥١ دولة أفريقية.

موقف الولايات المتحدة

الواقع أن الولايات المتحدة لطالما ركزت على الصين في آسيا بينما تنشط الصين في أكثر الأماكن التي وضعتها الإدارات الأمريكية خارج أولويتها واهتماماتها. تقدم الصين في الدول الإفريقية بديلًا جذابًا في الحكم والاستثمار والمساعدات والتنمية، يختلف مع النموذج الذي تقدمه الولايات المتحدة والغرب بشكل عام للدول النامية، بسبب افتقار الغرب إلى قيم المشاركة، حيث يركز على النهب بدلًا من تركيزه على التنمية وترك الدول مع القليل من المشاريع الواقعية أو القابلة للتطبيق.